

# الميثاق الثاني مشروع "إنتاجية العقار"

170,5  
مليون دولار

يطمح مشروع "إنتاجية العقار"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 170,5 مليون دولار، إلى الرفع من إنتاجية العقار القروي والصناعي وتجويد حكمة العقار بصفة عامة، بغية ضمان تلبية متطلبات المستثمرين على نحو أفضل وتقوية جاذبيته للاستثمار، وذلك من خلال تنفيذ الأنشطة الثلاثة التالية: "حكمة العقار"، و"العقار الصناعي" و"العقار القروي".

نشاط "حكمة العقار" (10,5 مليون دولار أمريكي): يتضمن تقديم الدعم للحكومة قصد:

- أ - بلورة استراتيجية عقارية وطنية ومخطط عمل لتنفيذها، وفق مقارنة تشاركية تبتغي بلوغ التوافق وضمان تملك هذه الاستراتيجية من طرف جميع الفاعلين؛
- ب - تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المسطرة في مخطط العمل المعتمد.

نشاط "العقار الصناعي" (127 مليون دولار أمريكي): يتمحور حول المكونات الثلاثة التالية:

- أ - تقديم الدعم التقني للأطراف المعنية، خاصة الوزارة المكلفة بالصناعة، في مجال تطوير وتدريب المناطق الصناعية؛
- ب - بلورة نموذج جديد لتطوير مجمعات صناعية مستدامة وإعادة تأهيل مناطق صناعية قائمة، يركز على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية. وسيتم تنزيل هذا النموذج، في مرحلة تجريبية، على مستوى ثلاثة مواقع تتواجد بجهة الدار البيضاء-سطات؛
- ت - إنشاء صندوق للمناطق الصناعية المستدامة، بهدف دعم المشاريع التي ترمي إلى تحسين حكمة واستدامة المناطق الصناعية القائمة أو المستحدثة. وسيلعب الغلاف المالي الذي رصد لهذا الصندوق، المحدث بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، 30 مليون دولار، تشكل مساهمة هذه الوزارة فيه نسبة 50%.

نشاط "العقار القروي" (33 مليون دولار أمريكي): يهدف إلى تنفيذ عملية تملك تجريبية للأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري والتي تخضع لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1-69-30 بتاريخ 25 يوليوز 1969، وذلك وفق مسطرة ناجعة من حيث الكلفة وأجال التنفيذ. وتهم هذه العملية تحويل ملكية هذه الأراضي في الشياح إلى ملكيات خاصة لفائدة ذوي الحقوق. وسيتم تنفيذ هذه العملية التجريبية على مستوى 66.000 هكتار من الأراضي الجماعية الواقعة بدائرتي الري للغرب (51.000 هكتار) والجز (15.000 هكتار). ولاستجلاء أقصى الفوائد من عملية التملك هذه، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة، تهم على الخصوص تيسير ولوج الفلاحين للتمويلات لتمكينهم من إنجاز استثماراتهم وتأمين الأراضي المملوكة لهم، وتدريب الملكية في الشياح، ومحو الأمية الوظيفية، وتقوية القدرات التقنية والمهنية للفلاحين، وتطوير أنشطة مدرة للدخل ومحدثة لمناصب الشغل، لاسيما لفائدة النساء والشباب.